

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي قضى فيه المجلس بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي القرار السالف الذكر، قرر مجلس الأمن أن تضم بعثة الأمم المتحدة، اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في البداية قواماً يصل إلى ٠٠٠ ١٠ فرد من العسكريين، من بينهم ٢٤٠ مراقبا عسكريا و ٢٠٠ ضابط من ضباط الأركان و ٨٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠٠ ١ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٤٠٠ ضابط من ضباط الشرطة، و ٢٠ موظفا من موظفي الإصلاحيات والسجون.

ويسعدني أن أفيد بأنه، منذ اتخاذ ذلك القرار، قامت البعثة بنشر نحو ٧٥ في المائة من أفرادها النظاميين المأذون بهم. ويندرج في هذا الإطار نشر ٩ من كتائب المشاة العشر و ٢٦٠ من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين، فضلا عن توفير جميع عناصر التمكين اللازمة للعنصر العسكري تقريبا والعمل على نشرها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا نشر ٧ من وحدات الشرطة المشكلة العشر و ١٥٩ ضابطا من ضباط الشرطة. ومن المتوقع أن تبلغ البعثة نسبة ٩٠ في المائة من قوامها الكلي بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما يشمل ١٠ كتائب مشاة و ١٠ وحدات شرطة مشكلة، تستثنى منها وحدات لم يتم بعد تلقي أو قبول تعهدات بشأنها، بما في ذلك طائرات عمودية هجومية وطائرة من طراز C-130 وقوات خاصة.

وأدى تسريع تفعيل البعثة إلى جانب جهود قوات عملية سانغاري الفرنسية وقوة الاتحاد الأوروبي في بانغي إلى حدوث تحسن كبير في الوضع الأمني، لا سيما في العاصمة. ورُكِّز في العملية التي قوامها نشر البعثة على مراحل في بانغي ونشرها تدريجيا في جميع أنحاء البلد على المناطق التي تشير التقييمات التي أجريت، بالتشارك مع الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، إلى أن المدنيين يواجهون فيها أكبر المخاطر، لا سيما في المناطق الوسطى






والغربية. وفي بانغي، أدت فرقة العمل، بفضل وجود مشترك خلاق للقوات العسكرية والشرطية، دورا هاما في تحسين الحياة اليومية إذ أعطت شعورا مجددا بالأمن من خلال الدوريات التي تسيرها والجهود التي تبذلها لدرء أي تدهور في الوضع الأمني. وساهمت البعثة في إلقاء القبض في أرجاء البلد على أكثر من ٢٤٠ فردا، من بينهم أعضاء بارزون في جماعات مسلحة وشبكات إجرامية يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة. وكان للتحسن النسبي في الوضع الأمني أهمية حيوية في كفالة استمرار العملية السياسية التي ستتوج بانتخابات رئاسية وتشريعية من المقرر إجراؤها في تموز/يوليه وآب/أغسطس.

وعلى الرغم من أوجه التحسن تلك، لا يزال الوضع الأمني متقلبا وتستمر المواجهات بين عناصر حركة المتصدّين لحمَلة السواطير (أنتي بالاكا) وعناصر ائتلاف سيليكا السابق، بينما تتزايد الأنشطة الإجرامية الهادفة ضمن جملة أمور إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد. وتظل جيوب الجماعات المسلمة الضعيفة تتعرض للتهديد باستمرار تقريبا وتعيش في ظروف إنسانية قاسية، رغم ما تبذله القوات الدولية من جهود.

وقد اتخذت البعثة، في إطار تصديها للوضع، وبما يتماشى مع نهجها المرن والقوي، خطوات لإعادة ضبط قوتها المنتشرة. فعلى إثر أعمال العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قامت البعثة بتعزيز فرقة العمل في بانغي من أجل تأمين العاصمة والهياكل الأساسية الحيوية، وذلك بوسائل منها مدها بقدرة على الرد السريع. غير أن القيام بذلك خلف عددا أقل من القوات المتاحة للانتشار خارج بانغي، بما في ذلك في المنطقة الشمالية الشرقية، التي تعد أحد معاقل ائتلاف سيليكا السابق. واستدعى ذلك أيضا تكليف القوة الاحتياطية بأداء مهام في بانغي، مما حد من قدرة البعثة على التحرك بسرعة ومرونة لمواجهة الأزمات التي تنشأ في جميع أنحاء البلد.

وإضافة إلى ذلك، كان على البعثة أن تخصص ٢٨٠ فردا من أفراد الشرطة للحماية المباشرة لكبار مسؤولي جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه المهام التي تضطلع بها حاليا وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة، جعلت عنصر الشرطة التابع للبعثة يحمل فوق طاقته. وهذا أعاق قدرته على أداء أنشطته المقررة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة، ونشر الأفراد خارج بانغي على النحو المقرر. ومثلما ورد ذكره في تقريري الذي قدمته إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/857)، هناك أيضا حاجة إلى موظفين إضافيين للإصلاحيات والسجون لتغطية الاحتياجات التشغيلية والأمنية الناشئة عن تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة وإعادة فتح سجون خارج بانغي.

ولـذلك أطلـب إلى مجلـس الأمـن أن يـأذن بزيـادة ٧٥٠ فـردا عسـكريا و ٢٨٠ فـردا مـن أفـراد الشـرطة للبعثة بحيـث يتسـنى لها نشـر كتيبـة مشـاة إضـافية ووحـدتين مـن وحـدات الشـرطة المشـكلة، مـا يعيـد مجمـوع وحـدات الشـرطة المشـكلة ليصـبح ١٠ وحـدات، كمـا كـان متـوخى في الأصـل. وهنـاك أيضـا حاجـة إلى ٢٠ موظفـا إضـافيا مـن مـوظفي الإصلاحيات والسجون لأداء المهام السالفة الذكر.

وسيكون من الهام بوجه خاص أن تتاح القدرة الإضافية في الوقت المناسب لتعزيز الأمن قبل الفترة الانتخابية وأثناءها وبعدها، لا سيما في ضوء إعلان تخفيض قوات عملية سانغاري. وإني على ثقة، بعد تلقي التزامات أولية من بلدان مساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة، أن النشر، إذا ما أُذن به في العاجل، يمكن أن يتم بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون